مخطوط «قانون أسواق مدينة الجزائر»
لعبد الله محمد بن الحاج الشويحات

د . ناصر الدين سعيدوني
أستاذ محاضر بمعهد التاريخ

رغبة في التعرف على التراث الثقافي للجزائر واسهاما في نشر المصادر الرئيسية في تاريخ الجزائر الحديث ، ارتأيت من المناسب أن أقدم للقارىء الكريم احدى الوثائق المهمة المتعلقة بالجانب الاقتصادي للجزائر في العهد العثماني وهي عبارة عن مخطوط مودع بالمكتبة الوطنية الجزائرية تحت رقم 670 على شكل كناش صغير محفوظ في غلاف من الجلد مزين برسوم ضمن حاشية مذهبة ، يحتوي على 116 صفحة بحجم متوسط (9 على 15 سنتمترا) أغلبها ترك بدون تقاييد بحيث لا تتعدى الصفحات التي سجلت فيها التقاييد الثلاثين صفحة ، مكتوبة بخط مغربي واضح بالحبر الأسود مع بعض الكلمات بالحبر الأحمر .

وقد وضعت لهذا المخطوط عنوان «قانون أسواق الجزائر» اعتمادا على ما تضمنه من معلومات تتصل خاصة بنظام الأسواق وطرق المعاملات ، وبالرجوع كذلك الى العبارة الواردة في مستهله وهي «هذا قانون على بركات الله خاص في مدينة الجزائر أدامها الله للإسلام» كما استطعت تحديد اسم كاتبه من خلال عدة اشارات واردة في سياق تسجيل بعض المعاملات المالية والمبادلات التجارية التي تضمنها المخطوط وهو الكاتب «عبد الله محمد بن الحاج يوسف الشويحات» ، وهو حسب مايفهم من بعض وثائق الأرشيف الجزائري وما يؤكده المخطوط أنه صاحب الرحبة أو الموظف الرئيسي المكلف من قبل المحتسب وشيخ البلد بتسجيل ما يتفق عليه المكلفون بمراقبة ما يعرض في السوق وما يستقر عليه الرأي في شأن الأسعار ، ويتم فيه الاتفاق بين المتعاملين بأسواق الجزائر ، وحسب ما يفهم مما سجله من معاملات أن له صلاحية النظر في الخلافات وإقرار ما يتم في شأنها من تسوية بالرجوع الى المحتسب وتحت اشراف شيخ البلد وبحضور أمناء الحرف ومقدمي الجماعات .

هذا ومن خلال ماتضمنه هذا المخطوط من اشارات ، فان عبد الله الشويحات كان يعتبر من ضمن أعيان البلد فقد تولى لفترة ما منصب أمين الأمناء وان اسمه كثيرا ما ورد في محاضر الجلسات ، وما عدا ذلك فإن هذه الشخصية تظل مجهولة لا نملك حولها معلومات تساعدنا على التعرف على مولدها أو نسبها أو نشأتها أو تاريخ وفاتها ، وان كان ما سجله من تقاييد يعود الى أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر (1107 – 1117هـ/1695 – 1705م) وأن أسلوبه يدل على ثقافته المتواضعة ، فلغته حسب نص المخطوط هي أقرب الى العامية منها الى العربية الفصحى ، اذ يسجل الأحداث كما ينطق بها في العامية دون اعتبار لسلامة التعابير اللغوية أو مراعاة للقواعد الاملائية والنحوية ، فهو مثلا يهمل تاء التأنيث وياء النسبة و «أل» التعريف وهاء الضمير ، وفي العديد من المرات لا يثبت حروف المد فهو يكتب مثلا كلمة الجماعة الجماع أو الجماعا (ص 33) وكلمة شركاء شرك (ص 37) وكلمة الكراء كر (ص 54) وكلمة المعاينة المعين (ص 72) وكلمة الزرابي زراب ...الخ حتى تعبير «القوي بقوته والضعيف بضعفه» يورده على الشكل التالي القوي بقوت والضعيف بضعف (ص 35) .

هذا وحتى نتجنب الاخلال بالمعنى والغموض في التعبير والاشكال في فهم الكلمات فقد اضطررنا عند تحقيق هذا المخطوط وتقديمه للنشر ضبط لغته واثبات الكتابة الصحيحة لبعض الكلمات التي قد لا تساعد على فهم النص ان تركت كما هي ، مع الاشارة الى ذلك احتراما للنص الأصلي للمخطوط ، كما اضطررنا أيضا اثبات الأرقام المسجلة وترك ما ورد منها متداخلا بالأرقام الهندية والعربية كما هو بين قوسين حفاظا على ما كان متعارفا عليه آنذاك .. هذا وعلى كل فان مخطوط «قانون أسواق مدينة الجزائر» يعتبر بحق من الوثائق النادرة والمهمة فقد أشاد به الكاتب «دولفان G Delphin» فيما نشره حول تاريخ باشوات الجزائر (1515 – 1745) في المجلة الأسبوعية في عدد شهري أفريل – جوان 1922 واعتبره من المصادر الفريدة من نوعها ، وذلك لما تضمنه من معلومات قيمة عن النشاط الاقتصادي بصفة عامة والتبادل التجاري بصفة خاصة فهو مثلا يبرز لنا الدور الهام الذي كان يقوم به كل من المحتسب الذي يراقب الأسواق ويسهر على جودة السلع وعلى احترام المكاييل والمقاييس والأوزان والأسعار ، وشيخ البلد الذي ينظر في قضايا السكان وأمين الأمناء المشرف على الحرفيين وأصحاب المهن والصنائع ، والقاضي الذي يعود إليه الحكم في المخالفات والنظر في الأحكام المتعلقة بالمبادلات . وفي هذا الصدد ينفرد هذا المخطوط بالتعرض بالتفصيل لصلاحية المحتسب التي تتصل بمراقبة جودة السلع واحترام الأسعار والمكاييل والنظر في الشكاوي والنزاعات بين المتعاملين حسبما تنص عليه القوانين المعمول بها والاجراءات المتعارف على احترامها في أسواق مدينة الجزائر في أواخر القرن السابع عشر الميلادي .

هذا بالاضافة الى أن هذا المخطوط يتعرض باسهاب للتعامل التجاري اليومي مما يعطي لنا

فكرة متكاملة عن أنواع الحرف المتداولة والخدمات المتوفرة ويعرفنا بالخصوص على فئات المتعاملين بالسوق مثل الدلالين والحمالين والجلابين (تجار المواشي) والوزانين (القائمين بالوزن) ، وأصحاب المهن المختلفة التي لها اتصال بالنشاط التجاري بالسوق مثل الحدادين والفخارين والقزازين والنحاسين وصانعي الشواشي والأحذية وغيرهم ، مع ذكر ما كانوا يتمتعون به من حقوق وما كان يترتب عليهم من واجبات فهو يعرفنا بذلك على الطريقة المتبعة في تحديد أسعار المواد الغذائية المعروضة للبيع ، والتي يطلب من التجار الالتزام بها حتى لا يتعرضون للعقوبات كما يعطي لنا فكرة عن العوائد المستحقة مقابل خدمات الفئات المختلفة من العاملين بالسوق مع تحديد دقيق لمجال نشاطهم وصلاحياتهم في اطار المهن الموكلة اليهم ، هذا وأن المخطوط يعرفنا كذلك على أهم المواد الاستهلاكية المعروضة في الأسواق سواء ما ينتج منها محليا مثل الأسماك واللحوم والسمن والعسل والتمر والزبيب والتين (الكرموس) والبندق والبلوط والصوف وغيرها ، أو التي يتم استيرادها من الخارج ، كالسلع الأوروبية مثل الأقمشة الحريرية والقطنية والقصدير والحديد والملح والبارود والقهوة والسكر والفلفل والقرفة والبضائع الآتية من الاقطار الإسلامية مثل القرمز والعفص والدخان والكافور واللك والبقم واللبان والأرز والزرابي والأقمشة الحريرية .

وبجانب هذه المعلومات المتصلة بالنشاط التجاري اليومي بسوق مدينة الجزائر يتضمن مخطوط أسواق الجزائر كذلك تقاييد أخرى في شكل قوائم لأهم الأحداث التي عرفتها مدينة الجزائر وبعض الجهات الأخرى في البلاد الجزائرية وهي في أغلبها تتصل بحدوث الأوبئة والحرائق ومهاجمة الأساطيل الأوروبية لمدينة الجزائر وقدوم الأندلسيين مع ثبت لولاة الجزائر في العهد العثماني .

هذا وحتى يمكن الالمام بمضمون مادة المخطوط فاننا نثبت أهم الفقرات التي عنون بها صاحب المخطوط تقاييده والتي اتخذناها فهرسا للمخطوط عند تحقيقه وهي كالتالي :

- عادة أسواق الدلالين ومايؤخذ عليهم من مكس .
- بيان ما يأخذه الجمركي على بعض البضائع المستوردة .
- بيان عن بعض البضائع المصدرة .
- بيان عما يأخذ المحتسب من باعة السوق .
- تحديد أسعار مختلف المبيعات .
- ذكر الصلح الذي وقع بين التبانين الصباغين .
- بيان يخص الحمالين .
- ذكر النزاع الذي وقع بين الصفارين والقزادرية .
- بيان خاص ببعض أصحاب المهن (الحدادين ، القزازين ، الجلابين) .

- بيان بشأن صناعة الأحذية .
- بيان بشأن الأواني الفخارية .
- بيان بشأن الحمامات .
- تحديد الرسوم التي تؤخذ من مختلف أصحاب المهن .
- ما وقع من خصام بين جماعة بني ميزاب .
- قضية البستان المكترى من طرف المدعو «الشرشالي»
- اصلاح الخصام الذي وقع بين بحارة باب عزون وباب الواد وتصالحهم .
- بيان خاص بالأصواف والشواشي .
- تحديد الغرامة المفروضة على بعض أصحاب الدكاكين .
- بيان خاص ببعض القوافل .
- تحديد ماكان يأخذه بواب باب عزون (عام العطرية) .
- تحديد ما كان يأخذه المحتسب عن مادة الملح .
- واجب صاحب الفندق ازاء الميار والوزان والحمال .
- عرض شكوى الحمالين والنظر فيها .
- ذكر مساهمة بعض الجماعات في القيام بالحراسة .
- تقييد يخص ضيفة رأس العام ومساهمة التجار والحرفيين فيها .
- قائمة بتحديد رؤوس الأموال وحساب الفائدة وثمن البيع .
- ذكر ما على النصاري دفعه من غرامة .
- قضية .
- بيان بشأن شراء الخيل .
- تحديد مايدفعه المقفولجية والحدادون .
- بيان خاص بمواقيت الحمامات .
- قائمة بأهم الأحداث تخص «الأوبئة ، الحرائق ، التوليات ،العزل ، الوفاة» .
- شهادة بكراء أحدالبساتين «جنان» .
- توضيح حول بعض الأقمشة المستوردة .

هذا ومن خلال محتوى هذا المخطوط فان أهم الجوانب التي تهم الباحث في التاريخ الإقتصادي الجزائري منه تتلخص في أن المخطوط :

1) يقدم لنا صورة متكاملة للنشاط الإقتصادي وخاصة المبادلات التجارية منها في الفترة التي سبقت الإنكماش الإقتصادي الذي عرفته الجزائر مع حلول القرن الثامن عشر والذي يعود الى ظروف محلية تتصل بالسياسة الجبائية للحكام وتأثير الآفات الطبيعية التي أضرت كثيرا

بالاقتصاد وحدت من نمو السكان وتطور الانتاج ، وكذلك يرجع هذا الانكماش الاقتصادي الى أسباب خارجية تمثلت خاصة في تطور البلاد الأوروبية في وقت ضعفت البحرية الجزائرية وتناقصت الغنائم وزاد فيه ضغط الأساطيل الأوروبية وتحكم الاحتكارات الأجنبية في المبادلات الخارجية للجزائر .

2) يعرض لنا واقع الحياة الاقتصادية في مدينة الجزائر في أواخر القرن السابع عشر ومايتصل بها من أحداث سياسية وعلاقات اجتماعية ومعاملات خاصة ووظائف ومهام محددة ، وهذا ما يعطي لنا صورة واقعية عن العادات السائدة وظروف التبادل المتبعة في أسواق الجزائر .

3) يعرفنا على طبيعة المعاملات المالية والتجارية والتي تميز بها الحكم العثماني بالجزائر في مجال الأسعار وأدوات الوزن والقياس وأسلوب مبادلة البضائع وظروف تحديد نسبة الفوائد حسب السلع والحرف ، وهذا مايمكننا من أخذ فكرة حقيقية عن الاجراءات المالية والأساليب التنظيمية التي تؤثر وقد تتحكم الى حد كبير في القدرة الشرائية والامكانيات المالية لمختلف الشرائح الإجتماعية .

4) يعكس لنا الواقع الإجتماعي لمدينة الجزائر من خلال أوضاع الجماعات والطوائف التي تأثرت بالتبادل التجاري وخضعت لتنظيمات النشاط الحرفي ، فنتعرف مثلا من خلال ماورد في المخطوط على وضعية عدة طوائف مثل جماعة بني ميزاب وجماعة الجيجلية وطائفة اليهود التي كان لها حسب المخطوط دور أساسي في التجارة بمدينة الجزائر .

5) يسمح لنا بأخذ فكرة متكاملة عن النظام الجبائي وطرق استخلاص الضرائب من مدينة الجزائر ، فهو يتعرض لمهمة صاحب الجمارك ويحدد لنا مسؤوليته في حفظ الرسوم المفروضة على السلع وصلاحياته في استخلاص مايتوجب على التجار والحرفيين من رسوم وغرامات وهذا مايظهر لنا مدى فعالية نظام الحسبة المعمول به آنذاك في الحد من الشكاوي وانصاف المتضررين وحفظ حقوق الدولة .

بمثل هذه المواضيع تتأكد لنا أهمية مخطوط قوانين أسواق الجزائر ، الذي يعتبر مصدرا أساسيا في التعرف على الواقع الاقتصادي للجزائر في العهد العثماني لا سيما وأنه يتعرض بصدق وأمانة الى النشاط الحرفي والتبادل التجاري باجراءاته المختلفة وتنظيماته الخاصة التي تندرج ضمن نظام الحسبة الإسلامي الذي ظل محترما في الجزائر قبل أن يتلاشى مع نهاية القرن الثامن عشر بفعل السياسة المالية التي انتهجها الحكام تحت ضائقة تناقص موارد الخزينة العامة ، وقبل أن يمحى في الفترة الاستعمارية بفعل سياسته الهادفة للقضاء على المقومات المادية للمجتمع الجزائري .

هذا وأملنا كبير في أن يكون هذا المخطوط الذي نتمنى أن ينشر قريبا مادة خاما يستفيد منها الباحث الجزائري في التاريخ وينتفع بها كذلك دارسو الإجتماع والإقتصاد والقانون لإرتباط مادته بالواقع الإقتصادي والحياة اليومية في الجزائر في فترة مهمة ولكنها غامضة من تاريخنا .

وفي ختام هذا التقديم المقتضب رأينا من المفيد أن نتعرض بايجاز لأوضاع مدينة الجزائر في العهد العثماني ، وذلك حتى يتمكن القارىء من أخذ فكرة عامة عن ماضي مدينة الجزائر وطبيعة النشاط الإقتصادي والإجتماعي بها مما يسمح له بالانتفاع أكثر مما ورد في المخطوط من معلومات حول مدينة الجزائر .

ظلت مدينة الجزائر منذ نشأتها على أنقاض أوكازيوم من طرف بلكين بن زيري سنة 339هـ 950م مدينة صغيرة تنسب الى قبيلة بني مزغناي ورغم خضوعها فيما بعد لنفوذ قبائل الثعالبة المقيمين بمتيجة فانها استطاعت أن تحافظ على استقلالها ، وأن تصبح مدينة ذات نظام شبه جمهوري مستقلة بشؤونها أثناء ضعف الدولة الزيانية منذ الثلث الأخير من القرن الرابع عشر ، وأثناء ذلك تمكن سكانها من حضر وأندلسيين من اكتساب ثروات ضخمة نتيجة الجهاد البحري الذي كانوايقومون به ضد سفن النصارى طيلة القرنين الرابع عشر والخامس عشر .

لكن اشتداد الصراع بين اسبانيا الكاثوليكية والدولة العثمانية المسلمة مع مطالع القرن السادس عشر (العاشر الهجري) جعل مدينة الجزائر تتعرض للتحرش الاسباني مما اضطر سكانها الى التسليم بتبعيتهم لملك اسبانيا والسماح له ببناء حصن البانيون 1511 على احدى الجزر الواقعة بالقرب من المدينة مما حد من نشاطها التجاري (1511 – 1529) ، وهذا مادفع أعيان المدينة وفي مقدمتهم شيخ البلد سليم التومي الى الاستنجاد بالأخوين المجاهدين عروج وخير الدين أثناء اقامتها بجيجل (1516) وقد عمل الأخوان بربروسة على ابعاد الخطر الاسباني ، وقد نجح خير الدين بعد فترة في الحاق الجزائر بالدولة العثمانية (1518) وأصبحت بذلك مدينة الجزائر مقرا لحكم مركزي وعاصمة للبلاد الجزائرية طيلة الفترة العثمانية (1518 – 1830) .

هذا وقد عرفت مدينة الجزائر أثناء العهد العثماني رقيا حضاريا ونموا عمرانيا وازدهارا اقتصاديا ملحوظا تمثل خاصة في ارتفاع عدد الأسرى المسيحيين وفي ازدياد الغنائم البحرية التي كان يحصل عليها الجزائريون عن طريق الجهاد البحري طيلة القرنين السادس عشر والسابع عشر ، فأصبح عدد سكانها يربو على 60000 نسمة في نهاية القرن السادس عشر وأصبح يناهز 100000 نسمة في أواسط القرن السابع عشر واتسعت أسوارها لتمتد على مساحة 3100م تتخللها أربعة أبواب رئيسية هي باب الجزيرة أو باب الجهاد لانفتاحه على البحر وباب عزون الذي كان يعتبر الشريان الحيوي للمدينة لاتصاله بالطرق البرية الموصلة للمناطق البرية وباب الوادي الذي يربط المدينة بالفحوص الغربية وباب الجديد الملاصق لحصن القصبة والمتصل مباشرة بهضبة الأبيار وفحوص بوزريعة وبني مسوس .

وقد صاحب هذا النمو الديمغرافي تطور ملحوظ في عمران مدينة الجزائر فقد أصبحت تضم عدة حصون أهمها برج الفنار أو حصن المرسى وحصن مولاي حسن وحصن تافورة وحصن أربعة وعشرين ساعة وغيرها وبعض القصور الفخمة أشهرها قصر الجنينة ، وتحتوي على العديد من

المساجد فبالاضافة الى الجامع الكبير هناك العديد من المساجد الكبرى أهمها الجامع الجديد الذي يعود تاريخ انشائه الى عام 1660 وجامع السيدة وجامع سيدي علي الشريف والجامع الأعظم وجامع الرابطة وجامع سيدي عبد الرحمن وغيرها ، هذا بالاضافة الى الزوايا الكثيرة المنتشرة في جميع أنحاء المدينة وفي مقدمتها زاوية سيدي عبد الرحمن .

أما الوضع الإجتماعي بمدينة الجزائر فقد كان يتميز هو الآخر بوجود عدة شرائح أو طوائف اجتماعية ، اشتغلت بمهن محددة وأشتهرت بمهارات خاصة أكسبتها مع مرور الزمن وبفعل التقاليد أوضاعا متميزة وهي في مجموعها تنقسم الى ثلاثة طبقات اجتماعية رئيسية هي :

- طبقة الحضر أو البلدية التي كانت تتكون من العائلات الأصيلة بمدينة الجزائر وممن وفد عليها من الأندلسيين ، وقد تميزت بمكانتها الإجتماعية المرموقة فأغلب أفرادها يشتغلون بالتجارة ويمتلكون أغلب المساكن والدكاكين وقد يمتهنون العديد من الوظائف والخدمات الإجتماعية ، وتندرج ضمن هذه الطبقة جماعة الأشراف وأهل الأندلس وطائفة الأتراك والكراغلة وبعض الأعلاج المتوطنين .

- البرانية أو الأغراب الذين قدموا الى مدينة الجزائر من مختلف أنحاء البلاد قصد العمل والاقامة بها ، وقد عرفوا بمواطنهم الأولى وانتسبوا الى أصولهم الريفية بحيث ارتبطت كل طائفة من هذه الجماعة بأعمال معينة ، أو كل أمر التصرف في شؤونها الى أمين أو مقدم يختار من بين أفرادها وهو على اتصال دائم بالموظفين المكلفين بمراقبتها كالمحتسب وشيخ البلد والمزوار ، ومن أهم هذه الطوائف جماعة القبائل والجيجلية والأغواطيين والبساكرة وبني ميزاب وغيرهم ، هذا وقد اشتهرت خاصة جماعة بني ميزاب بادارة المطاحن وتسيير الحمامات والمتاجرة بالمواشي وجماعة البساكرة بحمل المياه الى المنازل والاعتناء بنظافة الأزقة وحراستها ، وجماعة الجيجلية بخدمة الأفران وتحضير الخبز حسبما ورد ذلك في مخطوط قانون أسواق الجزائر .

- الدخلاء وهم فئة اليهود والنصارى ومجموع الأسرى المسيحيين الذين كانوا يشكلون نسبة كبيرة من سكان مدينة الجزائر فقد قارب عددهم في القرن السابع عشر ربع عدد السكان فاليهود الذين وفد أغلبهم الى الجزائر مع المهاجرين الأندلسيين وأتى بعضهم من ايطالية مثل ليفون ما لبثوا أن أكتسبوا تقاليد وعادات أهالي البلاد واندمجوا اجتماعيا في باقي الجماعات مع احتفاظهم بملابسهم الخاصة ، وخضوعهم لمعاملات خاصة نظرا لمعتقدهم هذا وقد استطاعت جماعة اليهود اكتساب ثروات هائلة بفعل اشتغالهم في المعاملات التي تقوم على الربا والسمسرة وبفضل مهاراتهم في بعض المهن اليدوية ذات ردود المادي المرتفع كالصياغة والتطريز وغيرها .

أما ما يخص الحياة الإقتصادية فان مدينة الجزائر عرفت العديد من المهن والصناعات التي وان لم ترتقى الى المستوى المعروف آنذاك بالبلاد الأوربية الا أنها كانت تمثل نشاطا تقليديا مهما يعتمد على المهارة اليدوية والتقاليد المتوارثة ، ويهدف الى سد الحاجات الضرورية للسكان ، وقد

انتشرت أغلب المشاغل اليدوية والمهن التقليدية في أزقة عرفت بأسماء الصناعات التي أختصت بها مثل الشواشية (القلانس) والبشامقجية (البلاغجية) ، القزادرية ، المقايسية (الأساور) جشا قماجية (صانعي البنادق) ، الفراغية (صانعي الأغلاق) الخراطين ، الفخارين ، الصباغين ، النحاسين ،السمارين ، الشماعين ، الحدادين ، الدباغين ، الذوابين ، النجارين ، الرصاصين ، الزرابين والعطارين وغيرهم .

وفي مجال المبادلات التجارية فان مدينة الجزائر تميزت في العهد العثماني بكونها مركزا تجاريا هاما وسوقا رئيسية ، فعن طريق مرساها يتم تصدير واستيراد أغلب البضائع والسلع لمختلف الأقاليم الجزائرية ،والى أسواقها تتوجه القوافل العديدة الآتية من مختلف الجهات ، فكان يحمل اليها فائض انتاج المقاطعات (بايليكات قسنطينة ، والمدية ووهران) من الحبوب والمواشي خاصة وتتوجه اليها من بلادالقبائل أحمال كبيرة من التين والزيتون ومقادير معتبرة من الزيت والشمع والفحم كما يحمل اليها من أوطان دار السلطان القريبة منها ما يستهلكه سكانها يوميا من الخضر والفواكه والزبدة والسمن والعسل والحبوب وغيرها وعادة مايحفظ جزء من هذا الإنتاج الذي يوجه الى مدينة الجزائر في مخازن البايليك لوقت الحاجة ، بينما يعرض أغلبه في الأسواق العديدة التي كانت تنتشر خاصة في الجزء السفلي للمدينة القريب من البحر والذي يصل باب عزون شرقا بباب الوادي غربا مرورا بالمركز الرئيسي حيث توجد دار السلطان (قصور الجنينة ودار مصطفى ودار عزيزة) وجامع السيدة وجامع كتشاوة ، وقد اشتهرت من هذه الأسواق سوق الرحبة (البادستان) القريب من باب عزون والسوق المركزي (القيصرية) القريبة من دار السطان حيث كانت تعرض مختلف السلع والبضائع وفي مقدمتها المواد الاستهلاكية التي يقبل عليها السكان عادة مثل اللحوم والحليب والسمن والعسل والحبوب ، هذا وقد اختصت بعض البضائع والسلع نظرا لأهميتها بأسواق خاصة بها مثل سوق اللوح وسوق الزيت وسوق السمن وسوق الصوف ورحبة الزرع وغيرها .

هذا ومما دعم النشاط التجاري بمدينة الجزائر ارتباطها تجاريا مع العديد من البلاد الأوروبية مثل فرنسا وانجلترا وهولندا والسويد والمدن الايطالية واتصالها المباشر بأغلب الأقطار الإسلامية مثل المغرب الأقصى وتونس وطرابلس الغرب ومصر والشام وأقاليم الأناضول والبلقان وبلاد السودان ، فقد كانت مدينةالجزائر تصدر نحو الموانىء الأوروبية وفي مقدمتها ليفورن ومرسيليا وجنوة كميات كبيرة من فائض انتاج الحبوب من قمح وشعير وكميات معتبرة من الزيت والشمع والصوف والجلود والتمر والدخان وريش النعام وغيرها ، وفي المقابل كانت تستورد ما كانت في حاجة إليه من مواد معالجة أو مصنعة كالأقمشة القطنية والحريرية وبعض العتادالحربي وصفائح الحديد والنحاس والرصاص وقطع الزجاج والزليج والآجر والتوابل والبن والسكر والأعشاب الطبية .

هذا في حين ظل تبادل مدينة الجزائر في العهد العثماني مع البلاد الاسلامية محدودا فهو يعتمد على المواد الكمالية نظرا لتشابه الإنتاج مع تلك البلاد وانخفضت نوعية مصنوعاتها بالمقارنة بما كانت تستورده الجزائر من سلع أوروبية ، وهذا ما جعل الصادرات الجزائرية للأقطار الإسلامية المجاورة تكاد تنحصر في أنواع الشاشية المحلية والزرابي والأغطية والحياك والبرانس الصوفية وبعض الانتاج الزراعي في حين اقتصرت وارداتها من تلك البلاد على الصناعات التقليدية مثل الزرابي الفاخرة والخناجر المطعمة وخيوط الحرير والأقمشة الحريرية وبعض التوابل والعطور وغيرها .

هذا ومما يلاحظ أن النشاط الصناعي والتجاري بمدينة الجزائر في العهد العثماني كان موجها أساسا لسد حاجات السكان وتوفير متطلبات الجهاز الاداري وكذلك المساهمة في التبادل مع الخارج للحصول على بعض المصنوعات الأوروبية الضرورية لتدعيم قدرة الجزائر الحربية كالعتاد الحربي أوالتي تتطلبهاالصناعات المحلية بالجزائر مثل المواد المعدنية ولعل مايميز هذا النشاط الإقتصادي هوارتباطه في مستهل العهد العثماني بالجالية الأندلسية التي احتركت في القرن السادس عشر والنصف الأول من القرن السابع عشر أغلب الصنائع والوظائف والمبادلات ، وخضوعه في أواخر العهد العثماني ولا سيا منذ أواسط القرن الثامن عشر لتحكم الاحتكارات الأجنبية وهيمنة الأقلية اليهودية التي أصبحت تتحكم في مجمل النشاط التجاري وتؤثر على أغلب المهن الصناعية ، وقد ساعدها على ذلك ارتباطها بأوروبا وتمكنها من كسب تعاطف الحكام معها وهذا ما أدى الى ضعف النشاط الاقتصادي عامة وتحول الميزان التجاري في غير صالح الجزائر بعد أن قل الانتاج وانكمشت الصناعات اليدوية ولم تعد قادرة على منافسة المصنوعات الأجنبية في وقت كانت تعاني فيه ثقل الضرائب المفروضة عليها واهمال الحكام لها وتفضيلهم التعامل مع الخارج على تشجعيها والاعتناء بها . هذا ونأمل في ختام هذا العرض أن يجد القارىء في مخطوط قانون أسواق الجزائر ما يساعده على تفهم الوضع الإجتماعي والإقتصادي الذي حاولنا تحديد معالمه في هذه العجالة الملحقة بهذا التقديم والتي نتمنى أن تدفعنا الى التوسع في الموضوع بقراءة متأنية ومتفحصة معتمدة على المقارنة والنقد انطلاقا من المصادر الأساسية والوثائق المعاصرة ، وفي مقدمتها مخطوط أسواق الجزائر الذي يعتبر بحق اضافة نوعية ولبنة أساسية في الجهد الرامي لاعادة تصور الجوانب التي ظلت مهملة من تاريخ الجزائر وخاصة العلاقات الإجتماعية والنشاط الاقتصادي الذي نعتبره منطلقا للدراسات المستقبلية الرائدة في تاريخ الجزائر في العهد العثماني .

أهم المراجع المعتمدة في التقديم

- الأرشيف الوطني الجزائري ، سجلات البايليك وسجلات بيت المال .
- عبد الله بن الحاج يوسف الشويحات ، قانون أسواق الجزائر مخطوط بالمكتبة الوطنية رقم 670 (116 ص) .
- ابن المفتي تقاييد ضمنها نور الدين عبد القادر كتاب صفحات من تاريخ مدينة الجزائر ، قسنطينة 1960
- الحاج أحمد الشريف الزهار مذكرات نقيب الاشراف تحقيق وتقديم أحمد توفيق المدني 1974 .

- ناصر الدين سعيدوني ، النظام المالي للجزائر 1792 - 1830 ، الجزائر 1979 ،
Klein (H.), Feuillets d'El-Djazaïr, Alger, 1937. -
Lespes (R.), Alger, Alger 1930. -
Delphin (G.), Histoire des Pachas d'Alger de 1515 à 1745, Extrait d'une chronique indigène traduit et annoté par - G. Delphin in Journal Asiatique, Avril-Juin, 1922, pp.161-233.
Emerit (M.), Les Quartiers commerçants d'Alger à l'Epoque turque, in Revue Algeria N° 25/1952, pp.6-13. -
Raymond (A.), Le Centre d'Alger en 1830 in Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée T 31/1981, - pp.73-84.